

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي

ا. بن يوب لطيفة / جامعة سيدي بلعباس

ا. عوار عائشة / جامعة تلمسان

Abstract	الملخص
<p>The purpose of this paper, on the one hand, is to analyze and measure the impact of economic integration on foreign direct investment, and on the other hand, the impact of foreign direct investment on economic growth in GCC countries during the period 1981-2011 using co-integration method.</p> <p>Results show that economic variables are stationary in first differences; besides, the existence of long term relationship between these variables and a causality relationship among foreign direct investment and economic growth.</p> <p>Key words: <i>Economic Integration, Foreign Direct Investment, Economic Growth, GCC Countries, Co integration</i></p>	<p>تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي من جهة أخرى دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 1981-2011 باستخدام طريقة التكامل المتزامن، وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول، كما تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.</p> <p>الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، التكامل المتزامن.</p>

المقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول النامية والتي تشمل جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، إذ أصبح من غير الممكن أن تواجهها كل دولة على حدى، مما أدى إلى اعتبار هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية وغيرها من الأوصاف التي توحى بأن العالم يتجه نحو التكامل في تجمعات إقليمية، باعتبارها السبيل الاستراتيجي الوحيد لمواجهة هذه التحديات، ومن هنا عملت دول المجلس التعاون الخليجي على تحسين المناخ الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت هذه الدول خطوات ملموسة نحو تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار باستحداث تشريعات متكاملة، و نصت المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001 على توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار وكذا معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

ومن هنا يتبادر للذهن الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية التكامل الاقتصادي في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ؟

أولاً: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فنجد دراسة (1997 Magnus Blomstrm & All) توضح أثر التكتلات الإقليمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقارنة ثلاثة نماذج وهي منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا و التكامل فيما بين بلدان الجنوب ميركوسور و التكامل بين الشمال والجنوب (بعد انضمام المكسيك إلى NAFTA) وتشير النتائج إلى الأثر الايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر عند قيام الاتفاقات الإقليمية و خصوصا إذا تزامنت مع التحرير الداخلي واستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء.

وتبين دراسة (E. Borensztein 1998) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الصناعية إلى 69 البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين هو وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا والمساهمة في النمو الاستثمار المحلي، لكن يتطلب وجود حد أدنى لرأس المال البشري في البلد المضيف، وهكذا الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي عندما توجد قدرة كافية لاستيعاب التكنولوجيات المتقدمة في الاقتصاد المضيف. ودراسة (Francesca di Mauro 2000) التي توضح أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار

الأجنبي المباشر و على الصادرات باستخدام نموذج الجاذبية والمتغيرات: التعريفية الجمركية وغير الجمركية وتقلبات أسعار الصرف، وأظهرت النتائج أن التعريفية غير جمركية لها اثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوحي بأن تكاليف المستثمر الأجنبي هي عكس المصدر، و أن تقلبات أسعار الصرف ليس لها أثر سلبي على الاستثمار لأنه يمكن التغلب عليها جزئياً ، على العكس من الأثر على الصادرات ، كما بينت العلاقة التكاملية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة ل (Steve Onyeiwu 2000) باستعمال طريقة Panel regressions للفترة 1975-1999 لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط مخيبة للآمال وكذلك إلى شمال إفريقيا باعتبار وجود محددات تؤثر على بلدان المنطقة بشكل مختلف، وتشير النتائج إلى أن بعض المتغيرات مثل معدل العائد على الاستثمار، والبنية التحتية والتضخم ليست مهمة لتدفقات إلى بلدان المنطقة، بينما الانفتاح التجاري يزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البلدان، والفساد والبيروقراطية يعمل على الحد من التدفقات إلى المنطقة، وتحرير التجارة والخصخصة هي شروط مسبقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

وتبحث دراسة (Anthony Bende-Nabende & All 2002) في ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر له الأثار على النمو الاقتصادي بين اقتصاديات الآسيان 5 خلال 1970-1996، وإذا ما إذا كانت اتفاقية التجارة التفضيلية الآسيان (APTA) الأثر الكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، وتشير النتائج التي تم التوصل إليها هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد حفز النمو الاقتصادي ، وأن تشكيل APTA كان لها تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح البلدان الأعضاء الأكثر نمواً ، وسلبى على البلدان الأعضاء الأقل نمواً. و تقوم دراسة (Argiro Moudatsou 2003) بتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو في دول الاتحاد الأوروبي (EU) باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1980-1996، وقد أظهرت نتائج دراسة كل بلد على حدى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير على النمو ولكنها تختلف باختلاف الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن عند تجميع البيانات، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على معدل نمو اقتصاديات الاتحاد الأوروبي سواء المباشرة وغير المباشرة من خلال التأثير على عوامل أخرى للنمو (تكوين رأس المال والتجارة). وتوضح دراسة (Florence Jaumotte 2004) ل71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999 إن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال زيادة حجم السوق وعدد السكان المحليين لكن ليس كل الدول الأعضاء تستفيد بنفس النسبة، حيث يرتفع الاستثمار في الدول التي تتمتع باستقرار نسبي وتوفر البنية التحتية والمواصلات، لذا من الضروري لجميع البلدان تحسين بيئتها التجارية لأفضل ما هو متاح في المنطقة، كما توضح الدراسة أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر بإنشاء اتفاقية التجارة بين دول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب. وتبين الورقة (Ting Gao 2005) أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي. وتبحث دراسة (Ben-TaherHasen&Gianluigi Giorgioni 2007) في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لبلدان اتحاد المغرب العربي خلال الفترة من 1990 إلى 2006، وأظهرت النتائج باستخدام طريقة التكامل المتزامن أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على التكنولوجيا في بلدان اتحاد المغرب العربي ومستوى التعليم، ودرجة انفتاح التجارة وعلى استقرار الاقتصاد الكلي. و تهدف دراسة (Mustapha Sadni& All 2008) إلى تحليل الأثر المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي خلال السنوات 1970-2005 لبلدان المنطقة

MENA باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي، وتظهر النتائج أنه لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وأن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد أيضا على درجة من الانفتاح على التجارة والدخل للفرد الواحد، ولكن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على استقرار الاقتصاد الكلي. و تحاول دراسة (Antonio Marasco 2008) تسليط الضوء على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في التكامل الاقتصادي بتقدير معادلة الانحدار للمتغيرات التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والتضخم وعدد السكان ومتوسط سنوات الدراسة لـ 51 دولة، وتشير النتائج إلى أن الدول التي تريد أن تنمو بشكل أسرع يجب أن تفعل التكامل الاقتصادي سواء من خلال التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة (Normaz Wana Ismail & All 2009) تبين أثر التكامل الاقتصادي بين دول الآسيان على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الزمنية 1995-2003 باستخدام نموذج الجاذبية، وتشير النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي البنينة أقل من تدفقات الاستثمار الأجنبي من خارج المنطقة، حيث ارتفعت استثمارات الدول الأوروبية فيها، وكذلك استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأخيرا تبين دراسة (Muawya 2009) (Ahmed Hussein) آثار التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدام طريقة التكامل المتزامن للفترة 1996-2006 وأظهرت النتائج الزيادة الملحوظة في الاستثمارات منذ الإعلان قيام الاتحاد الجمركي إلا أنها مازالت محدودة بسبب تشابه اقتصادياتها و الاعتماد الكبير في تجارتها مع العالم الخارجي.

ثانيا: نظرة عامة عن التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر

1. التكامل الاقتصادي:

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، وبداية لابد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية. يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة¹ هو INTEGRITAS بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو INTEGR بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع أو توحيد الأجزاء، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة، وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل.

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه بيلا بلاسا على أنه²: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات.

فمن خلال هذا التكامل يمكن³:

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين.
- ارتفاع حجم التجارة البنينة بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انخفاض تكاليف المعاملات للمصدرين و الموردين.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تشجيعه لحافز الاستثمار.
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
- دعم للمركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، وبداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، فهو يعني⁴ طلب الحصول على الثمر والسعي للانتفاع به، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف بأنه⁵ استثمار يعكس علاقة طويلة المدى لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، ويمتلك نسبة 10% أو أكثر لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع.

فمن خلال هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن:⁶

- الحد من نذرة رأس المال في هذه الدول.
- خلق فرص عمل وإكسابها مهارات فنية وتقنية حديثة.
- نقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- تطوير قطاع الخدمات والتجارة وكذا البنية التحتية.

ثالثا: التكامل الاقتصادي الخليجي

بدأت فكرة إنشاء المجلس⁷ عام 1975 عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، العراق وإيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان، إلا أن البداية الفعلية لإنشاء هذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981 والذي ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتمثلت أهدافه⁸:

*تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.

*تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

*وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.

*دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

و أقر المجلس الأعلى في نوفمبر 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، وشملت على⁹:

1. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.
2. تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
3. ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

حيث دخلت منطقة التجارة الحرة¹⁰ حيز التنفيذ في مارس 1983م واستمرت حوالي عشرين عاما. وتماشيا مع المستجدات والتحديات الدولية، أقر المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي حلت محل اتفاقية 1983م وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل. ودخل الاتحاد الجمركي¹¹ حيز التنفيذ في يناير 2003م وبذلك حل محل المنطقة التجارة الحر، حيث

تم الاتفاق على تعريف جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من 2003م إلى 2009م للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية. أما السوق الخليجية المشتركة¹² فدخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء. وحقت عدة فوائد، فعلى الصعيد الاقتصادي تنمية الاقتصاديات الخليجية وزيادة ترابطها ورفع قدرتها التنافسية وتحسين الوضع النقائلي مع شركائها التجاريين. ومواصلة للإنجازات التي تم تحقيقها إقامة الاتحاد النقدي الذي توج بإنشاء المجلس النقدي¹³ 2010م الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد. ويمكن عرض أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس في الجدول التالي:

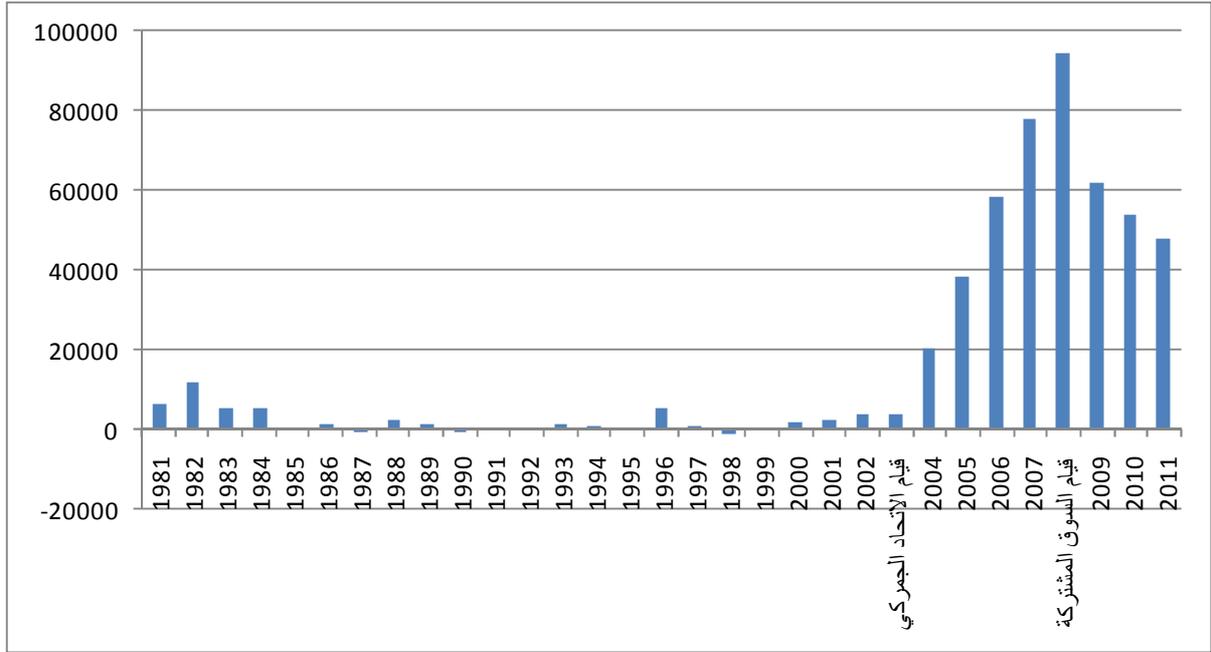
الجدول رقم 1: بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

السكان (مليار)	التجارة البيئية (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	
14846,37	5242,3	6552,87	100452,90	174788,51	1,23	278814,4	1981
16733,83	6187,4	5209,13	99735,23	90038,84	-4,36	211738,39	1983
31498,74	11803,31	6603,07	150452,09	228259,25	8,31	141617,061	2003
40006,99	36436,95	60393,04	510337,03	791354,85	5,70	1136517,06	2008
44831,22	44129,67	25959,66	579846,76	931559,84	7,40	1366714,94	2011

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT

بالرغم من تمتع دول مجلس التعاون بوجود النفط الذي يمكن استخدامه عوائده في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه وكما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو كانت غير مستقرة ومتقاربة خصوصا خلال السنوات الأخيرة ويلاحظ أيضا تقلب في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى حيث تراوح ما بين 141617,061 سنة 2003 و 1366714,94 سنة 2011 وذلك لاعتماد اقتصاديات هذه الدول على النفط كمكون رئيسي لإجمالي الناتج المحلي وكأهم مصدر لإيرادات الحكومة، ونلاحظ أن حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي عرفت تطورا كبيرا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 6 مليارات دولار عام 1983 إلى حوالي 67 مليار دولار عام 2008 أي بزيادة 75,5% خلال السنوات العشر، ويتضح التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي إذ سجلت زيادة ملحوظة بحوالي 20% خلال سنة 2003، ومن الملامح الرئيسية الأخرى أن عدد السكان في تزايد مستمر. كما بلغ حجم التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس حوالي 60 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بسنة 2003 بحوالي 66 مليون دولار من هنا يتضح التأثير المباشر لقرار إنشاء السوق المشتركة عام 2008، والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل رقم 1: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول GCC

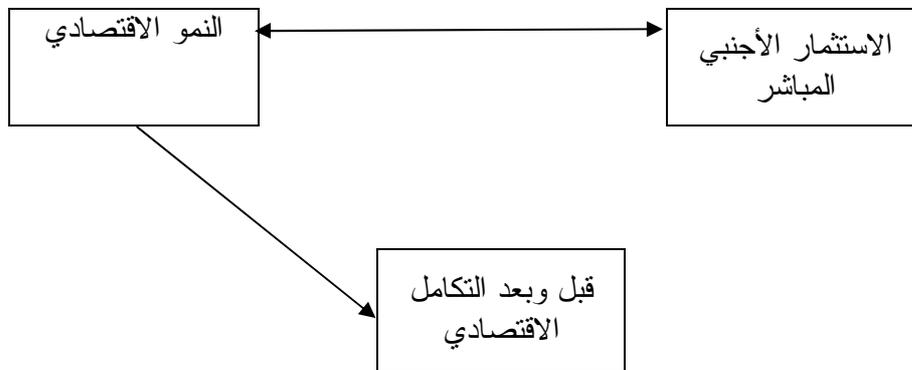


المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات UNCTADSTAT

رابعاً: الدراسة القياسية

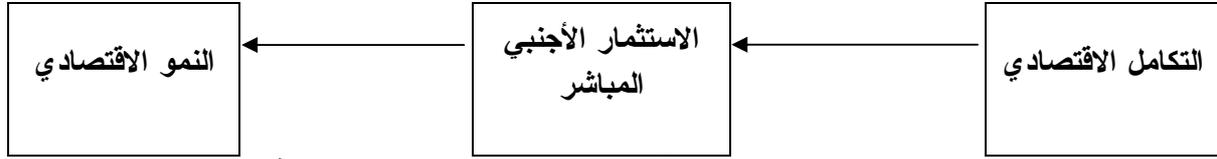
نقوم في هذا الجزء بدراسة قياسية من أجل معرفة أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي من جهة أخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين، استناداً الى معظم الدراسات السابقة والتي ويمكن تلخيصها في الأشكال الآتية:

الشكل رقم 2: أثر الاستثمار على النمو: قبل وبعد التكامل الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الدراسات السابقة

الشكل رقم 3: أثر التكامل على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على الدراسات السابقة

وتماشياً مع التوجه الحديث في تحليل السلاسل الزمنية والذي كان له دور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة السببية لجرانجر (Granger Causality) لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وإذا ما أثبتنا وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، فإن ذلك يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينهما في الأجل الطويل وبالتالي فإنهما لا يبتعدان عن بعضهما البعض خلال فترة الدراسة، وسوف يتم استعمال بيانات سنوية منذ نشأة المجلس سنة 1981 إلى غاية 2011 للنتائج المحلي الإجمالي (GDP) و الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) المستخرجة من تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD و التدفقات التجارية البينية مقاسة بمجموع الصادرات والواردات (TRDFLW) وقد استخرجت من موقع دول مجلس التعاون الخليجي - الأمانة العامة.

ظهر أسلوب التكامل المشترك¹⁴ على يد Granger 1983 و Engel 1987، ويعرف على أنه¹⁵: تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. ويتطلب التكامل المشترك¹⁶:

- أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ومن أجل اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، نستعمل اختبار ADF (Augmente Dickey Fuller) أو اختبار PP (Phillips Perron) للجذور الوحيدة (Unit Root).

- و أن تكون هناك تشكيلة خطية بين هذه السلاسل الزمنية تسمح بإرجاعها إلى سلسلة متكاملة بدرجة منخفضة.

وهناك العديد من إختبارات التكامل المشترك، فقد تم تقديم أول اختبار من قبل Granger & Engel 1987، ومن بعده ظهرت إختبارات أخرى مثل Johansen 1991 و Hansen & Phillips 1990، كما قاما 1995 Copeland & Moore. إلا أننا نستخدم في هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك لـ Johansen لأنه يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويقوم بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية:

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر (Rank, r=0) فإن هذه المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة (r= n) فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة، أي أنها متغيرات مستقرة.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد ($r=1$) فإنه يوجد متجه تكامل مشترك واحد.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة ($1 < r < n$) ما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

I. أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم هذه الدراسة بإتباع معظم الدراسات التطبيقية من حيث تحديد أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام بيانات سنوية لدول مجلس التعاون الخليجي الست وهي البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات وعمان منذ قيامه سنة 1981م إلى غاية 2011م وتفترض الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة يتأثر بالتكامل الاقتصادي ممثلاً بالتدفقات التجارية البينية و الناتج المحلي الاجمالي، و أن الدالة تأخذ الشكل الخطي الآتي:

$$FDI = f(GDP, TRDFLW)$$

إذ تمثل FDI الاستثمار الأجنبي المباشر و GDP الناتج المحلي الإجمالي و TRDFLW التدفقات التجارية البينية، وتوضح الإشارات فوق كل متغير العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرات المستقلة.

ونستطيع التعبير عن النموذج بالشكل الخطي التالي:

$$FDI = b_0 + b_1 GDP + b_2 TRDFLW + \varepsilon_t$$

إذ يمثل ε_t الخطأ العشوائي

وكما ذكرنا سابقاً فنقوم هذه الدراسة باستعمال طريقة التكامل المشترك ويعود السبب في اختيار هذا النموذج على غيره من النماذج الى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، بالإضافة إلى تمتعه بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية الطويلة، أي توفر شروط هذه الطريقة، وتتضمن طريقة التكامل المشترك ما يلي:

أ/ اختبارات الاستقرار:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، باختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious regression). والمقصود به أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة غير حقيقية أو زائفة. وسنعمد في هذه الدراسة على اختبار Dickey-Augmented Fuller (ADF) واختبار PP (Phillips-Perron) الذي يعتبر كتأكيد لنتائج الاختبار السابق.

✓ اختبار ديكي فوللر الموسع ADF:

يتضمن هذا الاختبار (Augmented Dickey-Fuller 1979) ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $B=0:0H$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $B < 0:1H$ التي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) I أما إذا تطلب أخذ الفرق الأول لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (1) I، أما إذا تطلب أخذ الفرق الثاني لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (2) I ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
بدون قاطع ومتجه زمني	متجه زمني وقاطع	القاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	متجه زمني وقاطع	القاطع	
***-2.21	***-4.15	***-3.05	2.05	-2.26	1.32	GDP
***-2.27	***-2.38	***-3.02	0.55	-2.58	-0.79	FDI
***-1.77	***-3.46	***-3.77	2.77	-1.76	1.99	INTRA TRADE

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج Eviews

* مستقرة عند المستوى 1%

* مستقرة عند المستوى 5%

*** مستقرة عند المستوى 10%

أشارت نتائج اختبار ديكي فوللر (ADF) الواردة في الجدول أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأولى (level) حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند المستويات 1%، 5%، 10% ومنه قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة وبالتالي تعتبر السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت عند المستوى 10% حيث أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

✓ اختبار فيليبس بيرون (PP) :

يختلف اختبار (Phillips & Perron, 1988) على الاختبار السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفراً واتجاه خطي للزمن، إلا أنه يقوم على نفس صيغ اختبار ديكي فوللر الموسع كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) في المستوى والفرق الأول للمتغيرات محل الدراسة :

الجدول رقم 4: نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
بدون قاطع ومتجه زمني	متجه زمني وقاطع	القاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	متجه زمني وقاطع	القاطع	
***-2.21	***-4.15	***-3.05	2.05	-2.26	1.32	GDP
***-2.27	***-2.38	***-3.02	0.55	-2.58	-0.79	FDI
***-1.77	***-3.46	***-3.77	2.77	-1.76	1.99	INTRA TRADE

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على برنامج Eviews

* مستقرة عند المستوى 1%

* مستقرة عند المستوى 5%

*** مستقرة عند المستوى 10%

بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وأنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى. والخلاصة أن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة الفرق الأول (1) I (المقطع معنوي وأن السلسلة لا تشمل على اتجاه عام خطي) ومن تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

ب- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن Johansen Cointegration Test:

بعد اثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الرتبة وهي الرتبة الأولى يمكن دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 5: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن للفترة (1981-2011)

القيم الذاتية	نسبة الإمكانية العظمى	القيمة الحرجة 5%	فرضية العدم
0,59	44,05	29,79	r=0
0,39	17,60	15,49	r≤1
0,09	3,01	3,84	r≤2

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أن نسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% ، مما يعني رفض فرضية العدم بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، كما يوجد قيمة أخرى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا وهما كما يلي: (44.05) و (17.60) أكبر من القيم الحرجة (29.74) و (15.49) على الترتيب مما يدل على وجود علاقتين توازنتين طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (GDP, FDI, TRDFLW).

وعليه تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى وتم الحصول على المعادلة التالية:

$$FDI = -13,293 + 0,059 PIB + 0,194 TRDFLW$$

توضح معادلة التكامل المشترك أن تأثير التجارة البينية الخليجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أكبر من تأثير الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن قيمة B2 (0.194) أكبر من قيمة B1 (0.059) مما يعطي أهمية لدور التجارة البينية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

II. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

بعد قياس وتحليل أثر التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نتطرق إلى دراسة الجزء الثاني ألا وهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال كذلك طريقة التكامل المشترك، بحيث يكون الاستثمار الأجنبي المباشر متغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي متغير تابع حسب نص المعادلة الخطية التالية:

$$GDP = \alpha + B FDI + \epsilon_t$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ϵ_t : الخطأ العشوائي.

أما معاملات النموذج التي سيتم تقديرها هي α و B.

أ/ اختبارات الاستقرار:

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة المذكورة سابقا في الجدولين رقم 5 و 6 أن المتغيرات GDP و FDI مستقرة عند نفس الدرجة (الفرق الأول) وبالتالي فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لجوها نسن من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

ب- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

تشير نتائج اختبار جوها نسن الواردة في الجدول أدناه إلى رفض الفرضية الصفرية و القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، حيث نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، كما يوجد قيمة أخرى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل على وجود علاقتين للتكامل المترامن في المدى الطويل بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (والناتج المحلي الإجمالي) للنموذج كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

القيم الذاتية	نسبة الإمكانية العظمى	القيمة الحرجة 5%	فرضية العدم
0,40	23,62	15,49	r=0
0,25	8,58	3,84	r≤1

المصدر: برنامج Eviews

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك لاختبار جوها نسن كالتالي:

$$GDP = -20,41 + 2,25FDI$$

توضح معادلة التكامل المشترك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي حيث أن قيمة β 2,25 وإشارته الجبرية موجبة هذا يدل على وجود علاقة ايجابية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس.

ج- اختبار السببية لجراها نجر:

وبعد أن اتضح وجود علاقة في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يأتي اختبار العلاقة السببية واتجاهها بين هذين المتغيرين في المدى القصير، بحيث نبحت عن أي المتغيرين يسبب الآخر، بمعنى إذا كان الاستثمار يؤثر على النمو أم إذا كان النمو يؤثر على الاستثمار، أم أنها علاقة تبادلية يؤثر فيها كل منهما على الآخر، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم 7: نتائج اختبار السببية لجراها نجر

الاتجاه العلاقة السببية	الإحصائية F	الاحتمال
FDI ← PIB	3,47	0,04
FDI ← PIB	5,16	0,01

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على برنامج Eviews

من خلال النتائج يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F 0,04 أصغر من 5% كما أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر لأن احتمال قبول الفرضية هو 0,01 وهو أصغر من 5%، مما يعني وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين.

الخاتمة

إن المنتبع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف دول المجلس بالوصول إلى أعلى مراحل التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة حيث تم في سنة 1983 إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003 إقامة الاتحاد الجمركي وفي 2008 إقامة

السوق المشتركة وفي سنة 2010 إقامة المجلس النقدي الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد. حيث تبين أن دول الخليج نجحت إلى حد كبير في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2003 لكنها في نفس الوقت مازالت محدودة إذا ما قورنت بحجم اقتصادياتها وبحجم الاستثمار المتجه نحو الأسواق الناشئة، وهو ما تؤكدته نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية كمتغيرين تفسيرين مما يعني أنها لا تبعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يعتبر أقوى من تأثير النمو على الاستثمار.

المراجع

- ¹ د.مصطفى عبد العزيز مرسى " التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة:مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية" حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.
- ² Bela Balassa « The Theory of Economic Integration »R.D.Irwin,1961.
- ³ د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني " التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي"دار الرسالة للطباعة، بغداد 1987.
- ⁴ محمد أحمد سويلم " الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات: دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي" منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط1، سنة 2009.
- ⁵ معاوية احمد حسين "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.
- ⁶ عبد السلام أبو قحف "إدارة الأعمال الدولية" دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2002.
- ⁷ " التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما " ديسمبر 2006.
- ⁸ المادة الرابعة" النظام الأساسي " على الموقع التالي:
- ⁹ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
- ¹⁰ "المسيرة والإنجاز الأمانة العامة،الرياض،ط4،2009،على الموقع التالي:
- <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=263>
- ¹¹ "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التعاون المالي والاقتصادي 2002-2010" الأمانة العامة، الرياض 2010 ،على الموقع التالي:
- <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=381>
- ¹² نفس المرجع السابق.
- ¹³ "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010" الأمانة العامة، الرياض 2010 ،على الموقع التالي:
- <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=381>
- ¹⁴ د. شيخي محمد" طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات" دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2012.
- ¹⁵ د. عبد القادر محمد عبد القادر " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق " الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2005.
- ¹⁶ Regis Bourbonnais « Econometrie : manuel et exercices corrigés » Dunod, Paris,7ed,2009.
- Magnus Blomström and Ari Kokko , " Regional Integration And Foreign Direct Investment", Working Paper Series in Economics and Finance No. 172 May 1997.
 - E. Borensztein & All (1998), " How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth ",Journal of International Economics 45 .
 - Francesca Di Mauro,(2000)," The Impact Of Economic Integration On Fdi And Exports: A Gravity Approach " centre for european policy studies.
 - Anthony Bende-Nabende& All « FDI, Regional Economic Integration and Endogenous Growth: Some Evidence from Southeast Asia Pacific Economic Review, Volume 6, Issue 3, pages 383-399, October 2001.
 - Argiro Moudatsou « Foreign Direct Investment and Economic Growth in the European Union » Journal of Economic Integration 18(4), December 2003; 689-707.
 - Florence Jaumotte ,(2004), Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revisited, IMF Working Paper WP/04/206.
 - Ting Gao (2005) " Foreign Direct Investment And Growth Under Economic Integration " ,Journal of International Economics.
 - Mustapha Sadni& All, (2008), " Foreign Direct Investment, Macro economic Instability And Economic Growth in MENA Countries ", Groupe d'Analyse et de Théorie Économique UMR 5824 du CNRS.
 - Antonio Marasco « The Relationship between FDI and Growth under Economic Integration: Is There One? » International Conference on Emerging Economic Issues in a Globalizing World, 2008.
 - Normaz Wana Ismail , (2009),"The Effect of ASEAN Economic Integration on Foreign Direct Investment , " Journal of Economic Integration .